

2024/01.

مقرح مشروع قانون لتنظيم مسالك التوزيع للمواد الأساسية والمدعمة ومراقبتها



الفصل الأول:

يلتزم تاجر الجملة في بيع المواد الأساسية المدعمة في التوزيع العادل بين منظوريه من تجار التفصيل مهما كانت القيمة المالية للفاتورة لكي يخلق توازن بين كافة التجار

كما يلتزم تاجر التفصيل بخلاص ثمن المواد المدعمة لتأجر الجملة حسب الطريقة التي يتفق عليها الطرفان وفي حالة نفاذ الديون للطرف الأول لتأجر الجملة اختيار عدم تسليم المواد الأساسية إلى حين تسديد الديون المخلدة بالذمة أو جدولتها

الفصل الثاني:

يلتزم تاجر الجملة في بيع المواد الغذائية المدعمة لدى الإدارة الجهوية للولاية في تزويد تاجر التفصيل في نفس المعتمدية دون سواها وفي صورة عدم وجود تاجر جملة في المعتمدية الراجعة له بالنظر يمكنه تزويد معدنيات أخرى على مستوى الولاية باستشارة المدير الجهوي للتجارة والحصول على ترخيص وعلى الإدارة الجهوية تسليم الترخيص في هذه الحالة وعدم تعطيل مصلحة المزود لأي أسباب أخرى

الفصل الثالث:

يلتزم تاجر الجملة عند تزويد تاجر التفصيل بتوفير فاتورتين:
فاتورة عند تاجر الجملة وفاتورة لدى تاجر التفصيل
كل فاتورة تحمل الطابع الجبائي المسلم من القباضة المالية من الطرفين
يكون الطابع الجبائي حاملا لاسم التاجر والمعرف الجبائي ورقم الهاتف

الفصل الرابع:

وجوب القيام بالرقابة الإلكترونية في مسالك التوزيع على كامل تراب الجمهورية التونسية وainما توفر
الربط بشبكة الهاتف أو الأنترنت
يتم احداث تطبيق هاتفي مبسطة من وزارة تكنولوجيا الاتصال بالتنسيق مع وزارة التجارة
يتم توفير رقم اخضر من طرف الإداره الجهوية للتجارة للإرساليات الهاتفية

وتهם هذه التطبيقه والرقم الأخضر كل تاجر بيع المواد الغذائية الأساسية والمدعمة بالجملة والتفصيل
والتي يتم تزويدها عن طريق الإداره الجهوية للتجارة على كامل تراب الجمهورية

2024/01.

يتم تسجيل كل أنواع المواد الغذائية الأساسية والمدعمة كما وكيفا على التطبيقة من طرف الإدارة الجهوية للتجارة عند توزيعها على تجار الجملة والذين بدورهم يسجلون الكميات التي تسلموها على التطبيقة الخاصة بهم وترسل الى الإدارة الجهوية للتجارة بنفس الولاية او بارسالية قصيرة على الرقم الأخضر وفي نفس الوقت يتم ارسال قائمات التوزيع الى وزارة التجارة من طرف الإدارة الجهوية تجار التفصيل ملزمون بتسجيل المواد المسلمة من طرف تجار الجملة كما وكيفا في نفس اليوم الذي وقع فيه التزويد عبر التطبيقة الالكترونية او ارسال ارسالية قصيرة عبر الرقم الأخضر الذي تضعه الإدارة الجهوية للتجارة مرجع النظر على ذمة التجار

الفصل الخامس:

تعهد كل الإدارات الجهوية للتجارة بمراقبة الفواتير ونقاء المعلومات سوى في الفواتير الورقية او الفواتير الالكترونية او الارساليات الهاتفية عبر الرقم الأخضر بين الطرفين لكي تتحقق التوازن والعدل في توزيع هذه المواد الأساسية الحساسة

الفصل السادس:

نموذج الفاتورة الالكترونية لمراقبة توزيع المواد الغذائية المدعمة

فاتورة الكترونية لتزويـد بـ مواد غذـائية مدـعـمة

..... اسم المزود:

..... المعرف الجباني للمزود:

..... المعرف الجباني لـ تاجر التفصـيل:

..... تاريخ الفاتورة:

الكمية العدد	المادة الغذائية	الكمية العدد	المادة الغذائية
	السميد		السكر
	الكسكي		الشاي الأخضر
	المقرونـة		الشـاي الأحـمر
	الـأرز		الـقهـوة
			الـفـارـينـة
			الـزيـتـ المـدـعـم

الفصل السادس:

يلتزم تاجر الجملة بإرسال قائمة بالمواد الأساسية والمدعمة والمؤوزعة على تاجر التفصيل تحمل اسم كل تاجر والمادة والكمية والتاريخ اخر كل شهر الى الادارة الجهوية للتجارة الراجعة له بالنظر عبر التطبيقة الالكترونية او ورقيا ان تعذر ذلك تحمل اسم تاجر الجملة والمعرف الجبائي وامضاته للحصول على تأشيرة التوزيع المنظم للمواد الغذائية الأساسية والمدعمة (تدرج هذه التأشيرة على التطبيقة الالكترونية والارسالية الهاتفية عبر الرقم الاخضر)

الفصل الثامن:

تاجر التفصيل ملزمون بتسجيل المواد الغذائية الأساسية والمدعمة التي تم استلامها من تاجر الجملة في نفس اليوم اما على التطبيقة الالكترونية او بالارساليات الهاتفية عبر الرقم الاخضر او عبر التواصل مباشرة مع الادارة الجهوية للتجارة الراجعة له بالنظر والاستظهار بالفاتورة النسخة الثانية (حسب الفصل الثالث) في نهاية كل أسبوع للحصول على تأشيرة الاستلام المنظم للمواد من الادارة الجهوية للتجارة (تدرج هذه التأشيرة على التطبيقة الالكترونية والارسالية الهاتفية عبر الرقم الاخضر)

الفصل التاسع:

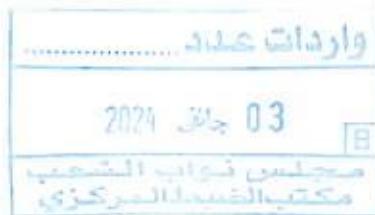
يكون عرضة الى مخالفة مالية قدرها 100 دينار لتجار الجملة و50 دينار لتجار التفصيل الذين يمتنعون عن تطبيق كافة فصول هذا القانون وتدفع قيمة المخالفة على كل يوم توزيع تبين انه وقعت فيه مخالفة لأي فصل من الفصول المنظمة لهذا القانون

الفصل العاشر:

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ إثر المصادقة عليه من طرف مجلس نواب الشعب ونشره في الرائد الرسمي للبلاد التونسية.

2024/01.

مقترن مشروع قانون لتنظيم مسالك التوزيع للمواد الأساسية والمدعمة ومراقبتها



شرح الأسباب:

يعاني التونسيون يوميا من فقدان أغلب المواد المدعمة والبحث عن المواد الاستهلاكية الأساسية والتي أصبحت شغله الشاغل فلم يقتصر النقص في مادة واحدة او مادتين بل تجاوز ذلك الى العديد من المواد على غرار الفارينة والزيت والسكر والخبز والأرز والقهوة والقائمة تطول، حيث باتت شبه مفقودة في عدد من العمادات وأصبح النقص واضح في هاته المواد بالخصوص

كما تهدد هذه الأزمة قطاع المخابز أيضا، بسبب ندرة مادة الفارينة التي تستخدم في صناعة الخبز، فتعطل مسالك التوزيع لهذه المادة دفع عدة مخابز إلى التوقف عن العمل.

وقد اعلنت وزارة التجارة عن حجز أطنان من هذه المواد، يتم تخزينها بطرق غير قانونية في مستودعات وخاصة في المناسبات التي يتزايد فيها الاستهلاك

وقد وضح رئيس الجمهورية في عديد المناسبات بقوله: إن عمليات "الاحتكار بفعل فاعل..." وهي سعي إلى ضرب السلم الاجتماعي والأمن في المجتمع

ومع تواصل هذه الأزمة الحادة في التزود بالمواد الأساسية والنقص الواضح في المواد الغذائية المدعمة في السوق ازداد منسوب الغضب والاحتقان لدى المواطن التونسي الذي لم يعد قادرا على مواصلة رحلة البحث الشاقة عن الغذاء

وعلى إثر المشاكل اليومية بين تجار الجملة وتجار التفصيل من بينها البيع المشروع والمضاربة بأنواع أخرى من السلع التجارية وعدم التوازن في ضخ هذه المواد بالعدل

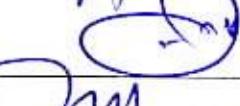
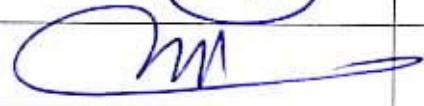
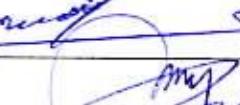
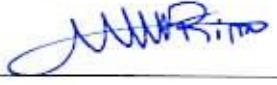
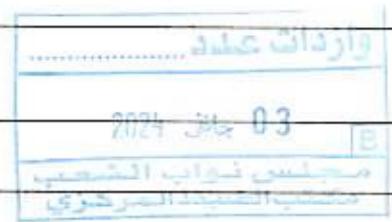
فإتنا نقترح على مجلس نواب الشعب هذه الفصول القانونية لخلق توازن في توزيع هذه المواد الحساسة لمعيشة المواطن التونسي ولتنظيم مسالك التوزيع وتوفير السلم الاجتماعي للمواطن التونسي وتحقيق الأمان الغذائي.

2024/01.

2024/01.

مقرر مشروع قانون لتنظيم مسالك التوزيع للمواد الأساسية والمدعمة
ومراقبتها

امضاء السادة النواب

الامضاء	الاسم واللقب	
	asma al-darwesh	1
	دكتور المصطفى سيدى	2
	دكتور علي الحمامي	3
	عادل صاف	4
	فوزياء ماساس	5
	hani al-sabti	6
	فؤضى المشراقى	7
	غاديف الشيبانى	8
	ريم الحسني	9
		10
		11
	وزيرات المرأة	12
		13
		14
		15
		16
		17

2024/01.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، ٠٣/٠٦/٢٠٢٣

تصريح

بتبني مقتراح قانون

إني الممضي (ة) أسفله أسماء الدرودي (صاحبة المصادر)
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتبني عرض مقتراح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقتراح القانون	قانون لتنظيم معاك الدوزير للموارد الأساسية و المدعمة و من قبتما.
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	٨٥ فصول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، ٢٠٢٤/٥/٣.

تحريج

بتبني مقترن قانون

إني المضي (ة) أسفله
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملا بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

قانون لتتميم مسارك الموزع للمواه الدستورية والمدعمة ومراقبته	عنوان مقترن القانون
١٠ فصول (عشر)	عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون

وأبلي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، ٠٣/٠١/٢٠٢٤

تصريح

بتبني مقترن قانون

إنني الممضي (ة) أسفله السيد الماء
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملا بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصيح وأتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	حثائقون لتنظيم مسلك المسؤول للموارد الإسلامية والمدعومة ومراقبتها.
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	(عشرة) ١٠ فصول

وإنني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، ٠١٠٣ | ٢٠٢٤

تحريج
بتبنی مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله منذر إلى هوبي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملاء بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتيت عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	المواد الخامسة والستة والسبعين
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	(١٥) مخول

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
مكانية المصادقة عليه

الامضاء

- 10 -

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في ٢٠٢١/٠١/٥٣

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله زبيم الصخري
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملاً بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتبئ عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	عنوان مقترن القانون
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	٨٥ (عشرة)

وأبئ على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، ٢٠٢٤/٠١/٥٣

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله بسم الله الرحمن الرحيم
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملاً بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتبيّ عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	عنوان مقترن القانون
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	(١٠) فصل (عشر)

وأني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، ٢٠٢١ / ٠٣ / ٠٣

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله خالد حمادي
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملاً بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتّبّع عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	قانون لتنظيم مسائل التوزيع للسواء الأساسية والمدعمة ومتلقبيها
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	(عشر) فصول (١٥)

وأني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/01/03
باردو في.

تصريح بتبنيّ مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله أمين العرسان
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملًا بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون
مقترن مشروع قانون لتنظيم مسالك التوزيع للغاز والنفط والمعادن ومرافقها	١٠ (عشر) فصول

وأني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونيةقصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، ٠٣/٠١/٢٠٢٤

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله عادل مناض
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملاً بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتّبّع عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	قانون لتنظيم مسائل التوزير للمرأة والنساء والمرأة ومراقبتها
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	(١٠) فصل (١٠)

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 18 جانفي 2024

تصريح
بتبنيّ مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله
.....
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملأ بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتّبّع عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون
متطلبات مصادقة المدروج للدوا، الإنسانية والبيئي مصادقة	١٥ فصل (عشرة)

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه

الإمضاء